العرب
الأربعاء 2021/11/17
السنة 44 العدد 12243

# البرلمان الأردني أمام مهمة معقدة لتكريس الإصلاح السياسي

## إقرار مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية أهم التحديات

مع بداية أشغال البرلمان الأردني التاسع عشر، تدخل المملكة مرحلة حساسة في تاريخها إذ أن نتائج أشغال المجلس ستحدد ملامح المرحلة السياسية المستقبلية التي يطالب الأردنيون بأن تكون أكثر تعددية وتشاركية في صنع القرارات الداخلية والخارجية.

عمان – افتتح البرلمان الأردني التاسع عشر الاثنين دورته العادية وسط تحديات كبرى ستحدد ملامح مرحلة سياسية وإصلاحية يعول عليها في تجويد أداء مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها الحكومات والمجالس النيابية وإنضاجها على أمل استعادة ثقة المواطن بها.

وتبدو الإصلاحات السياسية التي أقرتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والمتعلقة خاصة بقانوني الانتخاب والأحزاب، التي جرى تحويلها من الحكومة للبدء بسير إقرارها كقوانين نافذة، أبرز التحديات للبرلمان الذي فقد ثقة الأردنيين فيه وعاش انقسامات هزت من صورته في دوراته السابقة.

وركز العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني خلال افتتاحه الاثنين للدورة العادية لمجلس الأمة (مجلس النواب ومجلس الأعيان) على مخرجات اللجنة الملكية بما تحمله من تجديد وتأسيس لمرحلة سياسية وإصلاحية يراهن عليها الملك لتبريد احتقان الأردنيين المطالبين بتعزيز الحياة الديمقراطية داخل المملكة ومزيد إشراكهم في الحياة السياسية.

ولم يكن فوز عبدالكريم الدغمي برئاسة مجلس النواب الأردني مستغربا، خاصة وأن المرحلة القادمة من عمر البرلمان الحالي تستدعي خبرة تُعيد ضبط إيقاعه، في ظل اهتزازات تعرض لها خلال عامه الأول.

والدغمي (66 عاما) قانوني مخضرم ووزير أسبق وأقدم نائب في مجلس النواب ولديه خبرة 9 دورات في البرلمان، ويُنتظر منه أن يقوم بدور كبير، لاسيما خلال الدورة الحالية، حيث ستتم فيها مناقشة مشاريع القوانين التي ستحدث شكل الحياة السياسية في المملكة والتي لا يوجد إجماع حولها.

جلسات ساخنة بانتظار البرلمان الأردني

والدغمي هو ثاني رئيس لمجلس النواب التاسع عشر، الذي جرى انتخابه في العاشر من نوفمبر الماضي، إذ سبقه عبدالمنعم العودات خلال العام الأول من عمر المجلس.

هايل ودعان الدعجة

البرلمان أمام مهمة وطنية للتعاطي مع مخرجات اللجنة الملكية

عامر بني عامر

انتخاب الدغمي قد يسهل النقاش والحوار بشأن التعديلات

ويقول الخبير في الشؤون البرلمانية هايل ودعان الدعجة إن "ما تعرض له مجلس النواب من إخفاقات وانتكاسات في سنته الأولى (من أصل 4 سنوات) تجعله بأمسّ الحاجة إلى أن يعيد اعتباره وحضوره في المشهد السياسي والبرلماني، بحيث يتمكن من إرسال إشارات يستطيع من خلالها تغيير الانطباع السلبي المأخوذ عنه، وأنه عازم بالفعل على اتخاذ مثل هذه الخطوة الهامة".

وأضاف الدعجة "لعل أولى هذه الإشارات هي الفرصة الماثلة أمامه، ممثلة بانتخاب الدغمي رئيسا للمجلس فهو شخصية قوية ومؤثرة وتتمتع بخبرة برلمانية وسياسية، ليستهل بها دورته العادية، ويمكنه إدارة دفة الجلسات والنقاشات تحت القبة من موقع المتمكن والعارف والخبير، بصورة تعيد الحضور والهيبة للمجلس".

واعتبر أن المجلس "أمام مهمة وطنية مجسدة في التعاطي مع مخرجات اللجنة الملكية بما تحمله من تجديد وتأسيس لمرحلة سياسية وإصلاحية".

ويتوقع محللون أن تلقى بعض توصيات اللجنة رفضا حزبيا واسعا من أطراف سياسية تعتقد أن إدراج مثل هذه التوصيات في القانون الانتخابي الجديد على سبيل المثال سيقلص من حظوظها الانتخابية.

ومنحت لجنة التحديث السياسي على سبيل المثال الأحزاب حصة كبيرة في البرلمان يقول منتقدون إنها لا تعادل وزنها الحقيقي، بينما استهدفت المكون العشائري القوي اجتماعيا في المملكة.

وتنذر هذه الأجواء بابتداء معركة قوية داخل المنظومة السياسية، حيث يتوقع مراقبون أن يبرز مجددا مصطلح "قوى الشد العكسي" التي تمثل في العرف السياسي الأردني التيار المحافظ الذي يسعى للحفاظ على الوضع الراهن، ويكرس الواقع شبه الريعي للدولة، والذي يساعد هذه القوى على احتكار السلطة والمال.

ويرى هؤلاء أن هذه القوى ستسعى لإعاقة الدورة الدستورية لهذه المخرجات، وتوظف حالة اليأس العام والعزوف الشعبي؛ لإضعاف الحالة السياسية بشكل متزايد، ووضع العصي في دواليب الإصلاح والتغيير.

وينتظر الأردنيون نقاشات وخلافات شائكة بشأن ما جاء فيها تحت قبة البرلمان للوصول إلى إقرارها. ورغم أنه لم يسبق للبرلمان أن رفض مشاريع قوانين يدعمها الملك لا تزال المخاوف من أن يكون مصير توصيات اللجنة كمثل سابقاتها من اللجان.

وفي حال أريد تمرير مخرجات اللجنة الملكية بناء على ضمانة الملك، يجب أن يتم إقرارها من مجلس النواب، ومن ثم إلى مجلس الأعيان للموافقة عليها، ويوشح بعد ذلك بالإرادة الملكية، ثم يُنشر بالصحيفة الرسمية ليصبح قانونا نافذا.

وسبق لرئيس الوزراء بشر الخصاونة أن لمح لهذه النقطة حينما قال "للنخب السياسية والمجتمع دور أساسي في ترجمة هذه المخرجات إلى واقع ملموس يشهد شحذا لهممنا التي ستكون دائما عالية في إطار هذا التأطير البرامجي للعمل السياسي ضمن سياقات جماعية وحزبية برامجية ووطنية، تلبي تطلعات واحتياجات المواطنين".

وأعرب عامر بني عامر مدير مركز "راصد" (خاص معني بمتابعة الشؤون البرلمانية) عن اعتقاده بأن "فوز الدغمي ينسجم مع الأولويات على المستوى المحلي المطلوبة من المجلس".

وأضاف "نتحدث بشكل خاص عن قانوني الانتخاب والأحزاب والتعديلات الدستورية المرتقبة، وخاصة أن الأخيرة ستكون أوسع مما اقترحته اللجنة الملكية، ويمكن استنباط ذلك من حديث الملك حول الحفاظ على استقلالية المؤسسات الأمنية والعسكرية والرقابية".

وتابع أن "هذا قد يؤدي إلى اقتراح تعديلات من الحكومة مرتبطة بهذه المؤسسات، لهذا فإن انتخاب شخصية مخضرمة مثل الدغمي قد يسهل النقاش والحوار حول مثل هذه التعديلات والقوانين، في وقت زمني مناسب ينسجم مع مرحلة الانفتاح السياسي التي وعد بها الملك".

ويجمع مراقبون على أن الفترة القادمة تحتاج إلى خبرة مثل الدغمي تعيد مستوى التنسيق بين الحكومة والبرلمان، مع الحفاظ على مكانة البرلمان واستقلاليته.

# الأردن يحذر من تراجع المساعدات الدولية للاجئين

عمان – أكدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن وجود تراجع كبير في حجم المساعدات الدولية المقدمة للاجئين عموما، والسوريين خصوصا، ما سيؤثر على وضعهم المعيشي وزيادة معاناتهم.

وقال المتحدث باسم المفوضية محمد الحواري الاثنين إن المفوضية تعمل جاهدة لتقديم ما أمكن من معونات للاجئين مع بدء فصل الشتاء الذي ترتفع فيه عادة معدلات الإنفاق والحاجة لمتطلبات أساسية، مضيفا أن المفوضية بدأت بتوزيع المساعدات النقدية الشتوية لمرة واحدة للاجئين.

وأشار الحواري إلى أن أكثر من 76 ألف عائلة لاجئة من مختلف الجنسيات، بينها السورية، تلقت هذه المساعدات حتى الآن، ومن المقرر الاستمرار بالتوزيع لتشمل 23 ألف عائلة لاجئة في مخيمي الزعتري والأزرق.

وتهدف المفوضية إلى دعم 100 ألف عائلة لاجئة في فصل الشتاء وتوزيع ما يقرب من 35 مليون دولار.

وأشار مسؤول ملف الدعم المجتمعي للاجئين السوريين زياد الصمادي إلى أن اللاجئين داخل المخيمات يواجهون ظروفا صعبة في الأوقات كافة وتزداد في فصل الشتاء.

ويسعى الأردن للحصول على المزيد من المساعدات المالية الدولية لمجابهة أعباء اللاجئين الذين يستضيفهم على أراضيه. وقالت وزيرة الدّولة للشؤون القانونيّة وفاء بني مصطفى خلال لقائها مؤخرا بمنسّق الأمم المتّحدة المقيم للشؤون الإنسانية أندريه بيدرسون إن "دعم الأردن للاجئين رتب أعباء اقتصادية واجتماعية".

ويستضيف الأردن نحو 650 ألف لاجئ سوري مسجلين لدى الأمم المتحدة، بينما تقدر عمّان عدد الذين لجأوا إلى المملكة منذ اندلاع النزاع في سوريا بنحو 1.3 مليون، يقيم 750 ألفا منهم في البلاد قبل عام 2011 بحكم النسب والمصاهرة والعلاقات التجارية، قبل افتتاح مخيم الزعتري للاجئين السوريين بشكل رسمي في يوليو 2012، الذي بات ينظم وجودهم داخل المخيمات وليس في المدن أو القرى الأردنية.

ويشكل هذا العدد الكبير من اللاجئين في الأردن ضغطا كبيرا على البلد الذي يعاني من شح الموارد، خاصة في ما يتعلق بالمياه والطاقة. وقد انتقدت عمّان في الكثير من المرات تخاذل المجتمع الدولي في الإيفاء بتعهداته تجاه أزمة اللاجئين، إلا أنها لم تجد التجاوب المأمول.

ويعاني الأردن أزمة اقتصادية منذ سنوات جراء الصراعات المحيطة، وتراجع أولويات الدول الداعمة لاسيما الخليجية منها التي كانت سباقة في ما مضى إلى ضخ أموال في خزينته، ومع تفشي جائحة فايروس كورونا ازداد اقتصاد المملكة سوءا، وسط حالة يأس وإحباط من إمكانية الخروج من هذا الوضع قريبا. ويتخوف مراقبون من تداعيات الأوضاع الاقتصادية التي قد تؤجج التوتر الاجتماعي جراء حالة التدهور الحاصلة والتي لا أفق قريبة لتجاوزها.

ويعاني البلد، وهو أحد أبرز بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المساعدات، من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، مما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

وتعهّد مانحون في مؤتمر بروكسل الخامس المنعقد في مارس الماضي بتقديم 6.4 مليار دولار اللاجئين السوريين، بعيدا عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بـ10 مليارات دولار.

وقطع برنامج الأغذية العالمي المساعدات عن عدد كبير من السوريين في الأردن بسبب نقص التمويل.

وأوقف البرنامج المساعدات اعتبارا من أكتوبر الماضي، حيث تلقت الآلاف من الأسر في الحادي والثلاثين من أغسطس الماضي رسائل نصية من البرنامج تعلمها بتوقف المساعدات الغذائية عنها بسبب نقص التمويل.

ولم يتلق 21 ألف لاجئ سوري مساعداتهم الغذائية الشهرية بداية من أكتوبر الماضي بسبب نقص التمويل الذي أجبر البرنامج على إعطاء الأولوية للأكثر احتياجا.

# واشنطن والخرطوم.. يد تفاوض وأخرى تضغط

## مسؤولة أميركية رفيعة تتوسط بين العسكريين والمدنيين

الخرطوم – لجأت الإدارة الأميركية إلى التعامل مع الأزمة السودانية بطريقة مزدوجة، ففي الوقت الذي لوحت فيه بممارسة ضغوط سياسية ولوحت بقطع مساعدات اقتصادية، أوفدت مسؤولة رفيعة إلى الخرطوم لإجراء مفاوضات للتوصل إلى تفاهمات تمنع انفلات الأوضاع وتعيد الاعتبار للقوى المدنية.

وانخرطت مولي في، مساعدة وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، في لقاءات مع عدد من كبار القادة العسكريين وممثلين عن قوى الحرية والتغيير الاثنين والثلاثاء، بهدف الدفع نحو حل الأزمة دون خسائر مادية أو معنوية تتكبدها واشنطن.

وأشار بيان للسفارة الأميركية في الخرطوم الثلاثاء إلى أن مولي أعربت عن دعم الولايات المتحدة لعودة الحكومة المدنية الانتقالية، وأنها تسعى خلال زيارتها للتشجيع على حل القيادة السودانية للأزمة.

وقالت قوى إعلان الحرية والتغيير، في بيان لها الثلاثاء، إن لجنة الاتصال بالمجلس المركزي بحثت مع مولي الوضع الراهن في البلاد وتأثيرات الانقلاب على التحول المدني الديمقراطي، وأبلغتها بإدانة الإجراءات التي تبعته وما تلاها من تطورات في تغيير دولاب الدولة والخدمة المدنية وتكوين مجلس السيادة.

وتحاول الإدارة الأميركية مسك العصا من منتصفها في هذه اللحظات الحرجة بعد أن وجدت الأمور تسير في اتجاه تكريس نفوذ الجيش في السلطة، وأن الضغوط التي لوحت بالقيام بها مبكرا لم تؤد إلى التراجع عن الإجراءات التي اتخذها قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، ووجدت أهمية في عدم التخلي عن مسار الحوار معه بالتوازي.

وانزعجت واشنطن بعد أن ألمح البرهان لإمكانية تطوير علاقات بلاده مع روسيا والنظر في جدوى الاتفاق العسكري الموقع معها لمنحها تسهيلات لوجستية مهمة في البحر الأحمر، ما فرض عليها عدم قصر تعاملها مع الخرطوم على الأداة الخشنة.

ووجه البرهان صفعة لواشنطن عندما اتخذ إجراءاته ضد القوى المدنية بعد مغادرة المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان للخرطوم بساعات قليلة، وهو ما فهم منه البعض أيضا أن البرهان حصل على "ضوء أخضر" من فيلتمان.

وبدأ الاستنتاج الأخير يحظى برواج واسع عندما أخذ الموقف الأميركي يقتصر على التنديد بالبرهان وإجراءاته واستخدام عبارات من قبيل حتمية وضرورية وأهمية تسليم السلطة للمدنيين من دون ممارسة ضغوط حقيقية تدفع قائد الجيش للتراجع عن قراراته فورا، بل على العكس تمادى فيها عندما أعلن إعادة تشكيل مجلس السيادة منفردا.

وحملت مساعدة وزير الخارجية الأميركية أجندة بعناوين عريضة تمثل تكرارا لجملة من المواقف السابقة التي تحض على أهمية الإفراج عن المسؤولين والسياسيين الذين اعتقلوا منذ إعلان البرهان عن إجراءاته الاستثنائية (الانقلاب)، وإعادة رئيس الوزراء المعزول عبدالله حمدوك إلى منصبه، وهي صيغة سياسية تبدو كنوع من إبراء الذمة. وأعادت دول الترويكا (الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج)، ومعها الاتحاد الأوروبي وسويسرا، الجمعة الماضي تكرار قلقها من إجراءات البرهان التي اتخذها ضد القوى المدنية مؤخرا.

واعتبرت الإعلان عن مجلس سيادي جديد في البلاد الخميس الماضي خطوة أحادية تمثل انتهاكا للوثيقة الدستورية التي رسمت طريق إدارة المرحلة الانتقالية ونصت على أن تختار قوى إعلان الحرية والتغيير أعضاء المجلس.

وأشارت قوى غربية عدة إلى أن الدعم الدولي للجيش السوداني مرهون بنجاح عملية الانتقال السياسي والعودة إلى المسار السابق لضمان أن المكاسب السياسية والاقتصادية التي تحققت خلال العامين الماضيين لن تذهب سدى.

وأصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات بيانا حث على عودة حكومة حمدوك والتراجع عن القرارات التي أصدرها الجنرال البرهان.

وكانت الخارجية الأميركية أعلنت عقب الانقلاب مباشرة أن واشنطن تعلق مساعدات للسودان من مخصصات المساعدات الطارئة بقيمة 700 مليون دولار، واصفة ما حدث بأنه ينتهك ميثاق الدستور والتطلعات الديمقراطية للشعب السوداني، وتعليق المساعدات التي كانت على شكل إغاثة وتهدف لدعم العملية الديمقراطية.

> واشنطن لن تستسلم للأمر الواقع الذي يريد البرهان فرضه، لكننا لا تريد ممارسة ضغوط مادية خوفا من خلط الأوراق

ويقول مراقبون إن زيارة مولي للخرطوم هدفت إلى الإيحاء بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عن السودان ولن تستسلم للأمر الواقع الذي يريد البرهان فرضه، لكن لا تريد ممارسة ضغوط مادية قاسية خوفا من خلط الأوراق، فالقوى المدنية منقسمة على نفسها، والإسراف في ورقة الضغوط قد يفضي لتداعيات أشد خطورة.

ويضيف المراقبون أن سياسة الأداتين، الحوار والضغوط، التي تستعملها واشنطن مناسبة للأوضاع الحرجة التي يعيشها السودان، لأن الاقتصار على الأولى ربما يفقد الإدارة الأميركية مصداقيتها لدى القوى المدنية في المجال الديمقراطي إذا لم تتمكن من ضبط الأوضاع وعودتها إلى ما سبق أن كانت عليه، والتمسك بالثانية فقط قد يدفع قائد الجيش نحو تطوير العلاقات مع كل من روسيا والصين.

ووصف متابعون النتيجة التي يمكن أن تصل إليها واشنطن في السودان، إيجابا أو سلبا، سوف تعكس مدى قدرتها على التعاطي مع الأزمات الإقليمية التي تنشب في دولة حيوية بعد اتساع نطاق الحديث عن انسحابات متدرجة من المنطقة.

وتحظى الأزمة في السودان بأهمية تكاد تفوق الأزمة الناشبة في إثيوبيا، والتي اقتصر تعامل واشنطن معها على الشجب والتنديد والرفض، ولم تتحرك نحو القيام بدور وساطة بين القوى المتصارعة هناك، ما يوحي بأن الإدارة الأميركية ترى أهمية كبيرة للسودان، ورغبة قوية على تفكيك أزمته بصورة لا تضر مصالحها.

واشنطن توازن بين مصالحها ومطالب المدنيين